بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء
مكتب الوزير

الرقم : ٥٠٥/٨٢٤/س
التاريخ : ١٤٢٤/٤/٢٧هـ
المشفوعات : ---

خاص وسري

صاحب السمو الملكي الأمير / عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أكتب هذه الرسالة إلى مقامكم الكريم عن بعض جوانب واقع الحال العام، وملاحظاتي حول أداء الدولة تجاه ذلك ، وما تقتضيه مسؤولية الوزير وواجبه الوطني والحال كذلك . علما بأنني سبق أن عبرت عن رأيي حول القضايا المطروحة فيها كتابة وقولاً في مجلس الوزراء ، والمجلس الاقتصادي الأعلى، واللجان التي شاركت في عضويتها .

إن المتابع للأوضاع الداخلية العامة وحال الاقتصاد وما أصاب الأداء الحكومي من عجز وارتباك وما صاحب ذلك من تعثر في مسيرة التنمية، يشاهد واقعاً مخيباً للآمال باعثاً للقلق مثيراً للتذمر، تتفاقم فيه البطالة ويزداد الفقر وتتراكم الثروة لدى القلة من الناس ليصبح المال دولة بين الأغنياء بينما تتزايد الأعباء المالية على كاهل المواطن - بفرض الرسوم والضرائب ورفع تعرفة الخدمات من أجل تعويض العجز في التحصيل وتغطية سوء التصرف في المال العام - في الوقت الذي يتناقص دخله وتتراكم العقبات أمام وصوله إلى فرص العمل المنتج بالأجر المجزئ وتضيق به سبل الحصول على حقه في مواصلة تعليمه وتأهيله وتطوير مهاراته .

ومما يبدد الثقة ويثير السخط ويبث الإحباط في النفوس ، غياب البرنامج المنتظر لإصلاح الاقتصاد وتطويره ، واستمرار التصرف في المال العام وإدارته وإنفاقه بما أصاب الميزانية العامة للدولة بالعجز المزمن ، فتراكم الدين العام حتى أثقل كاهلها وبلغ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء
مكتب الوزير

الرقم : .....
التاريخ : .....
المشفوعات : .....

مـا يـنفق على خدمة هذا الدين ما يقرب من إجمالي ما يخصص في الميزانية العامة للدولـة لقطاع التعليم بما في ذلك البحث العلمي في العلوم والتقنية . ويظل الاستثمار العـام فـي التعلـيم والمعرفة والبحث العلمي والتطوير التقني حبيس نظرة تتجاهل أن التعلـيم أساس التنمية والسلاح الفعال في مواجهة الفقر ، وأن المعرفة شرط ضروري ولازم لزيادة دخل الفرد وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب .

والعجـز عـن الإصـلاح المالـي والتطوير الاقتصادي أعجز الدولة عن قيامها بمسـؤولياتها وأدائهـا لدورها حتى كادت التنمية أن تصبح شعاراً يقوم على ممارسة نظرية في بلاد أنعم الله عليها بثروة طبيعية هائلة وموارد مالية تجعلها قادرة على تنفيذ مشـروع التنمية الوطنية وإقامة دولة الرعاية والرفاه والعدل الاجتماعي ، وتمكنها من وضع الإنسان ، بكل حقوقه واحتياجاته ، هدفاً لتنمية حقيقية.

ومن الخطوات البارزة نحو إصلاح الاقتصاد وتنميته ، التي دفعتم نحوها، حفظكم الله، إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى تعبيراً عن رغبتكم الصادقة في الإصلاح وعزمكم القـوي على مواجهة التحديات في مسيرة التنمية وتجاوز العقبات التي تعترضها وذلك بيـنناء المؤسسـات والعمل من خلالها، فبين نظام المجلس أن الغرض من إنشائه هو تمكين مجلس الوزراء من أداء مسؤولياته وممارسة اختصاصاته في الشأن الاقتصادي واتخـاذ القـرارات اللازمـة نحـو القضايا المتعلقة به، وذلك بتطوير الإطار التنظيمي والتـرتيب الإداري ليكون تناول الشأن الاقتصادي في السياسة العامة وفق منهج يقوم علـى الدراسـة والتحلـيل والحوار والمعرفة، وتحقيق التنسيق بين الأجهزة الحكومية والتكامل بين أعمالها والترابط بين برامجها التنفيذية.

ومن أجل الوصول إلى الإصـلاح المالي والاقتصادي ، نص نظام المجلس على

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء
مكتب الوزير

الرقم : .....
التاريخ : .....
المشفوعات : .....

رئيس اللجنة تقريراً شاملاً ومفصلاً وضع الاستراتيجية التي تحدد المسار المؤدي إلى الانضمام بما يتفق وسياسات المملكة ويخدم مصالحها ، وتجعل السعي للانضمام على أساس يضمن تعظيم المكاسب وزيادة المنافع وتقليص الأضرار والحد من نتائجها وذلك بتنفيذ "برنامج استعداد وطني" بصفة عاجلة تصبح المملكة بموجبه جاهزة للانضمام وقادرة على تحقيق المكاسب محصنة ضد الأضرار والمخاطر .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وحيث تضمن التقرير برنامج عمل محدد للانضمام بما يخدم مصالحها دون فرض قيود على سيادتها في صياغة سياساتها العامة واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لدفع الضرر وتحقيق المصلحة العامة وحماية المصالح الوطنية العليا وتجنب أي التزام يترتب عليه مخالفة للشريعة الإسلامية وتعاليمها وأحكامها ، فقد أكد صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رئيس اللجنة على ضرورة عرض التقرير على مجلس الوزراء تنفيذاً لما وجه به . ولقد مضى على رفع التقرير أكثر من سنة دون عرضه على مجلس الوزراء ليتخذ القرار الملائم حسب اختصاصاته وبموجب نظامه .

صاحب السمو : إن تعطيل المؤسسات ، واتخاذ القرار خارجها ، وانفراد وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالشأن المالي والاقتصادي وعجزها عن إصلاح الميزانية العامة للدولة ومعالجة الدين العام ، وانزواء وزارة التخطيط وانشغالها بتجميع أوراق خطة التنمية والتأمل فيها، كل ذلك أضاع فرصة العمل بناء على منهج الدراسة والتحليل والنقاش والحوار والمساءلة والتحقق من أن المصلحة العامة هي الغاية من وراء كل قرار في السياسة العامة ، وأعجز الحكومة عن الإصلاح الذي يستدعيه واقع الحال والأداء الذي يتطلبه الاستقرار والتنمية التي تمليها المسؤولية بتوفير الأموال اللازمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء
مكتب الوزير

الرقم : .....
التاريخ : .....
المشفوعات : .....

من الخزينة العامة لتطوير التعليم وتوسيعه والاستثمار في المعرفة واكتسابها ودعم البحث والتطوير في مجال العلوم والتقنية .

إن الحال السائدة في الداخل والظروف التي تمر بها المنطقة والمتغيرات التي تجتاح العالم بأسره تدفع إلى المطالبة بالتغيير . والدولة القوية المستندة على تنمية وطنية تقوم على العدل وتحقق الرفاه وتضع الإنسان بكل حقوقه واحتياجاته هدفاً لها ، هي الدولة القادرة على جعل التغيير إصلاحاً وتطويراً لا تنازلاً وتفريطاً .

صاحب السمو : منحني خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله وأدام عزه - ثقة أعتز بها وتفضل بتمكيني وزيراً في حكومته فاجتهدت في خدمة بلادي وأداء واجبي الوطني بقوة وإخلاص مستنداً على دعمكم ساعياً للإصلاح الذي تدعون إليه،فكانت الوزارة مسؤولية ورسالة ، والعمل محبة وولاءاً .

لما سبق ، ولأن مناخ العمل لم يعد ملائماً للاستمرار ويتعذر معه أداء الواجب الوطني ، فإن الأمانة تستوجب بيان ذلك والمسؤولية تدعو أن أقدم استقالتي .

أرجو من سموكم الكريم تأييد طلب الاستقالة ورفعه إلى خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وسأظل خادماً لبلادي معتزاً بثقتكم داعياً المولى عز وجل أن يديم عليكم نعمه وأن يمدكم بعونه وتوفيقه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنسلم

وزير الدولة عضو مجلس الوزراء

١٤٢٤/٢/١٢ هـ

محمد بن عبد العزيز آل الشيخ .